ثانيا: النظريات الكلاسيكية المفسرة لقيام في التجارة الدولية

جاءت المدرسة الكلاسيكية بمجموعة من الأفكار حول التجارة الخارجية[1]، و التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض القيود علة التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، حيث كانت هذه الأخير مقياسا لقوة الدولة في ذلك الوقت، فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، ومظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحتويه خزانتها من معادن نفيسة فقط ، وإنما أيضا فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقة.

إن النظرية الكلاسيكية للتبادل الدولي تركز على المنفعة بين الدول وذلك على أساي اختلاف في التكلفة، ويعتبر أدم سميث أول من وضع المفاهيم الأولى لهذة النظرية، ثم دعمت أراء هذة النظرية كل من دافيد ريكاردو وجون استوارت ميل. والهدف من هذة النظرية هو تحديد شروط التوازن بين الدول وذلك من خلال ميزة التخصص و التبادل[2] .

1- أسس و افترضات النظرية التقليدية :

تعتبر النظرية التقليدية مجموعة من الآراء و الافكار المفسرة و المحللة لعمل النظام الراسمالي الحر (الفكر الاقتصادي الليبرالي)، و التي تعتمد على بعض الاسس القانونية و الفلسفية. يمكن إختصارها فيما يلي[3]:

أ- حرية إنتقال عوامل الانتاج، المتضمنة حرية إنتقال عوامل الانتاج داخل البلد الواحد، بمعنى عدم وجود حواجز إدارية ولا تنظيمية أمامها. أي يمكن لعنصر الانتاج أن يتحول من نشاط إنتاجي إلى أخر او من مكان إلى آخر داخل الدولة الواحدة. مع التركيز على عدم تمتع هذه العناصر من التنقل من بلد لآخر، بسبب بعض الموانع الاجتماعية و الثقافية و التنظيمية.

ب- أن قيمة السلع تتحدد بكمية العمل المتضمنة فيها " **نظرية العمل في القيمة**"، ويعني ذلك أن نسبة المبادلة بين أي سلعتين تساوي نسبة ما بذل في إنتاجها من عمل.

ت- أن آلية المواءمة عن طريق بين كمية المسكوكات ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات، ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة صادرات دولة ما اكبر من قيمة وارداتها من الدول الأخرى،

[1] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة ، 1992، ص19.

[2] -alain samuelson , économie internationale contemporaine, office des publications universitaires, algerie, 1993,p65.

[3] محمد راتول، الاقتصاد الدولي، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2018، ص:24.

فإن الاولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكات (معدن نفيس)، ويؤدي هذا إلى زيادة كمية فيها فترتفع الأسعار و الأجور فتقل الصادرات و ترتفع الصادرات حتى يتحقق التوازن.

ث- أن كمية الموارد المتاحة معطاة أي أنها معلومة، ولا تتأثر بالتبادل فكمية العمل المتاحة تتوقف على حجم السكان و معدل نموهم و تركيبتهم العمرية، و لا تأثير للتبادل الدولي على هذه المتغيرات، وأيضا مساحة الأراضي و كميات رؤوس الأموال معطيات لا تتأثر بالتبادل الدولي.

ج- أن هناك تشغيلا كاملا للموارد، ولاتوجد موارد معطلة.

ح- أن هناك بلدين فقط يتم بينهما التبادل، وهذا لأجل تسهيل التحليل.

ويشمل الفكر الكلاسيكي نظريتية أساسيتين في تفسير التجارة الدولية وهما نظرية النفقات المطلقة و نظرية النفقات النسبية.

2- نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث :

أ- نبذة عن آدم سميث "1723-1790"

آدم سميث هو من أشهر الكلاسيكيين على الإطلاق و رائد من رواد المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت في انجلترا في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين و هو من مواليد مدينة كيركالدي في اسكوتلاندة درس الفلسفة فهو فيلسوف استعماري، وكان أستاذ لعلم المنطق في جامعة جلاسجو سافر إلى فرنسا سنة1766، والتقى هناك بأصحاب المذهب الحر، فاتبع في التحليل طريقة **إسحاق نيوتن** والتي مؤداها التوصل إلى حقائق بسيطة عن طريقة التعميم الذي يؤدي به فكرة مركبة بعد ذلك يتجه إلى الأحداث الحقيقية للتاريخ في مختلفة ويضع في مقابلها ما توصل إليه من أفكار ليستخلص من هذه الأحداث البرهان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي أن ادم سميث يستخدم الطريقة الاستقصائية. و في كتابه ثروة الأمم (1776)و هو من أهم المؤلفات الاقتصادية و أبعدها أثرا وضع ادم سميث أساس الاقتصاد السياسي فهو أبو الاقتصاد و احد ابرز رواد الليبرالية الاقتصادية و لم يظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلا على يده الذي اختلف عن المركانتليين و الفيزيوقراطين معا بذهابه إلى أن المصدر الأساسي للثروة ليس التجارة أو الأرض بل العمل لان التجارة تتعامل في السلع جأهمزة مزروعة كانت أم مصنوعة مسبقا قبل أن يتم المتاجرة بها، فقام بتجهيزها، و كذا الأرض لا يمكنها أن تنتج خيرتها من حد ذاتها تلقائيا بل تحتاج من يزرعها فمنه بالنسبة لأدم سميث العمل هو أساس الثروة .ورأى أن الوصول إلى الثروة هو الغاية الأساسية للاقتصاد و كان للمواضيع التي تطرق إليها

(العمل،القيمة،الريع،السعر، التوزيع....) أثرا بالغا في تنظيم علم الاقتصاد السياسي، اعتبر سميث أن الثروة كل امة تقاس بقدرتها الإنتاجية و تناول الإنتاجية كمقياس للثروة التي يمكن مضاعفتها بتقسيم العمل و أهتم بطرق توزيع الثروة في المجتمع ووسائل تنظيم التجارة و تقسيم العمل إضافة إلى أطروحته المتعلقة بحرية السوق و اليد الخفية التي تسأهم في دفع حركة الاقتصاد و تشجيع الاستثمار و دعوته إلى الحد من تدخل الدولة المباشر في تنظيم العمل وحصر دورها في أمور ثلاث: الدفاع الخارجي ،العدالة ،المشاريع العامة.

إذن الفكر الكلاسيكي ليس فكر تدخلي و أنما هو فكر حر، يأمن بمفهوم الدولة الحارسة و دفع عنها.

ب- وظيفة التجارة الخارجية عند ادم سميث.

فالتجارة الخارجية الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين هما:

* تخلق مجلا لتصريف الإنتاج الفائض:هو الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء آخر ذي نفع اكبر.

* التغلب على ضيق السوق المحلي :و تصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصأهم و ترفع من إنتاجية البلد المتاجرة و ذلك عن طريق اتساع حجم السوق، تفترض حجة سميث لن تتمتع صناعة التصدير بميزة مطلقة أكبرها مما تتمتع به هذه الصناعة في الخارج أي أن الصناعة التصدير قادرة على أن تحقق كمية من الإنتاج أكبرها مما تحققه الصناعة المماثلة في الخارج و ذلك بالقدر نفسه من عناصر الإنتاج.

ج- افتراضات النظرية

يرى سميث أن تحقيق الزيادة الإنتاجية يشترط عنصر الحرية الاقتصادية و لقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن المزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدولة ،أي أن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة و لإنتاج و تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بالميزة المطلقة، ووحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركاتها في التجارة ولكن يدعم ادم سميث أفكاره،عمد إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ساعدته على ذلك و هي:

1- وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين
2- قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل.
3- دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين.

4- حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد و عدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة.

5- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل البلد الواحد و عدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة.

6- حرية المبادلات.

خ-نظرية النفقات المطلقة.

إن أول محاولة لتفسير التجارة الدولية أو التخصص الدولي تفسيرا علميا قام بها ادم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 حيث بدا بتعريف ثروة الأمم على إنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية ، و ليس قدرتها على جمع المعادن النفيسة و هذا يعني الاهتمام بزيادة على القدرة الإنتاجية و ليس العكس و إن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية في ظل المنافسة الكاملة و لم يؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .كما ندى السابقون بل اعتقد وجود يد خفية تسعى لتحقيق مصلحة المجتمع ككل في إطار القانون و الحفاظ على حقوق الملكية الخاصة و دور الدولة الوحيد في نظرة يتلخص في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة التنافسية و لقد طبق أفكاره الخاصة عن مزايا التخصص و تقسيم العمل على المعاملات التي بين احد الدول و باقي دول العالم فاستنتج أن الدول مثل الأفراد يجب أن تخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى بميزة مطلقة ، بمعنى آخر فان كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة بوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركاتها في التجارة.

نلاحظ أن سميث شانه شأن المركنتاليين قد اعتمد على نظرية القيمة في العمل في تقييم تكلفة الإنتاج..

د- كيف يتم حساب المزايا المطلقة.

لتوضيح فكرة المزايا المطلقة يمكننا الاستعانة بالمثال الرقمي التالي:

نفترض أن العالم يتكون من دولتين فقط هما انجلترا و البرتغال و أن هناك سلعتين فقط يتم انتاجها في الدولتين هما المنسوجات و الخمور كذلك نفترض ان تكلفة النتاج تقدر بالساعات العمل المبذول في انتاج هذين السلعتين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 : التكاليف المطلقة لإنتاج الخمور و المنسوجات

البلد/ السلعة	الخمور	المنسوجات
انجلترا	4سا	1 سا
البرتغال	3سا	2 سا

ووفقا لهذا الجدول فان انجلترا تحتاج إلى ساعة واحدة من العمل لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات و لكن تحتاج إلى 4 سا من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الخمور معنى ذلك أن وحدة واحدة من الخمور يتكلف ما يعادل تكلفة 4 وحدات من المنسوجات و يعرف ذلك بالسعر النسبي بين السلعتين و في غياب النقود فان أي فرد يستطيع مقايضة وحدة واحدة من الخمور مقابل 4 وحدات من المنسوجات في أسواق الخمور مقابل 4 وحدات من المنسوجات في أسواق انجلترا أو معادلة وحدة واحدة من المنسوجات مقابل 1/4 وحدة واحدة من الخمور.

ونفس الشيء بالنسبة للبرتغال تحتاج إلى ساعتين عمل لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات و3 ساعات من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الخمور معنى ذلك أن وحدة واحدة من الخمور يتكلف ما يعادل 3/2 وحدة من المنسوجات، ويستطيع أي فرد في البرتغال مقايضة وحدة واحدة من الخمور مقابل 3/2 وحدة من المنسوجات أما إذا أراد مقايضة وحدة من واحدة من المنسوجات فانه يحصل في المقابل 2/3 وحدة من الخمور.

يتضح من ذلك أن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات حيث أن الوحدة الواحدة من المنسوجات في انجلترا تحتاج إلى عدد اقل من الساعات العمل مقارنة بالبرتغال.

و هذا يعني : التكلفة في انجلترا < التكلفة في البرتغال و هذا بالنسبة للمنسوجات.

و من ناحية أخرى فان البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الخمور حيث يحتاج وحدة واحدة من الخمور في البرتغال إلى عدد اقل من ساعات مقارنة بانجلترا.

وهذا يعني: التكلفة في انجلترا >التكلفة في البرتغال. وهذا بالنسبة لانتاج الخمور.

و لهذا فهناك فرص لقيام التجارة بين الدولتين نظرا لاختلاف المزايا المطلقة بينهما وفقا لآدم سميث فان كل دولة يجب أن تخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة أي تنتجها بتكلفة اقل

معنى ذلك أن انجلترا تتخصص في إنتاج و تصدير المنسوجات و البرتغال تتخصص في إنتاج و تصدير الخمور.

و التخصص هنا يعني هو التخصص الكامل بمعنى أن انجلترا تقوم بتوجيه كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها لإنتاج المنسوجات فقط . وتعتمد على البرتغال لاستهلاك الخمور عن طريق استراد و في نفس الوقت توجه البرتغال كل الموارد المتاحة لديها لإنتاج الخمور فقط و تعتمد بصورة كاملة على الاستيراد من انجلترا في استهلاكها من المنسوجات.

هـ- مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقا للمزايا المطلقة.

في هذا المطلب السؤال الذي يطرح نفسه :ما هو المكسب من وراء التخصص وفق للمزايا المطلقة؟

و للإجابة عن هذا السؤال يجب علينا معرفة مأهمو معدل التبادل الذي يتم به التعامل بين الدولتين و يكون في نفس الوقت مقبولا بالنسبة لهما.

المعدل الدولي المقبول بالنسبة للدولتين لا بد أن يقع بين المعدلين الداخليين ، حيث أن انجلترا لا يمكن أن تقبل بأي حال من الأحوال استراد واحد وحدة من الخمور من البرتغال مقابل تصدير 4 وحدات من المنسوجات وكذالك البرتغال لان هذا المعدل لا يحقق المكسب لانجلترا .لأنه مثل معدلهما الداخلي و كذلك البرتغال فنستخلص من ذلك أن المعدل الداخلي لا يصلح لن يكون معدلا مقبولا للدولتين في نفس الوقت.

-المعدل الداخلي في انجلترا :1 وحدة من الخمور=4 وحدات من المنسوجات.

-المعدل الداخلي في البرتغال:1 وحدة من الخمور =3/2 وحدة من المنسوجات.

فمنه يجب أن يقع المعدل الدولي للدولتين بين المعدلين الداخليين للدولتين ففي هذه الحالة يمكن تحقيق مكسب للدولتين.

معنى ذلك أن مبادة وحدة واحدة من الخمور مقابل أي عدد من وحدات من المنسوجات اقل 4 وحدات و اكبر من 3/2 وحدة يعد مقبولا للدولتين فعلى سبيل المثال:

1وحدة من الخمور مقابل 3 وحدات من المنسوجات.

فانه يقع بين المعدلين الداخليين و بذلك يحقق مكسب بالنسبة لهما.

و لتوضيح ذلك أكثر يجب أن نتذكر مرة أخرى أن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات ولذلك تقوم بالتخصص في إنتاجها و تصديرها إلى البرتغال في هذه الحالة فان المعدل الدولي المقترح يحقق لانجلترا الحصول على وحدة واحدة من الخمور من البرتغال مقابل 3 وحدات من المنسوجات بدلا من 4 وحدات كما هو الحال وفقا للمعدل الداخلي بمعنى ذلك أن انجلترا تحقق توفيرا قدره واحد وحدة من المنسوجات هذا من وجهة نظر لانجلترا و أما البرتغال فإنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الخمور وفقا للمعدل الدولي فهي تصدر واحد وحدة من الخمور و تحصل في المقابل على 3 وحدات من المنسوجات بدلا من 3/2من المنسوجات.

فمنه نلاحظ أن المكسب الذي حققته انجلترا لم يكن على حساب خسائر تتحملها البرتغال كما يدعي الفكر التجاري.

هكذا فان ادم سميث قد اثبت أن التبادل الدولي القائم على التخصص و تقسيم العمل وفقا للمزايا المطلقة يحقق مكاسب لأطراف التبادل، لعل هذه المنافسة قد ساهمت في تأكيد مبدأ حرية التجارة الدولية كما كان ينادي به الفكر التجاري.

و- الانتقادات الموجهة للنظرية.

و السؤال المطروح هنا ماذا يحدث عندما لا تتمتع احد الدولي بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة ؟هل من الممكن أن تحقق هذه الدولة مكاسب من التجارة الدولية؟

و وفقا لتحليل سميث فان الدولة التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل ،يمكن توضيح هذه الفكرة بدراسة الجدول الآتي الذي يوضح تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الخمور و المنسوجات في كل من فرنسا و ألمانيا.

الجدول رقم 03: التكاليف المطلقة لأنتاج الخمور و المنسوجات

البلد/ السلعة	الخمور	المنسوجات
فرنسا	1سا	3 سا
المانيا	4 سا	5سا

يتضح من الجدول إن فرنسا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كل من الخمور و المنسوجات بينما ألمانيا لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين حيث يتكلف إنتاج وحدة واحدة من الخمور ساعة عمل واحدة فقط في فرنسا بينما 4 ساعات في ألمانيا.

وهكذا و فق ادم سميث فان ألمانيا لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل نظرا لعدم تمتعها بأي ميزة مطلقة فمهما يكن من أمل فان مبادئ ادم سميث في حرية التجارة الدولية يؤخذ عليها،لا تبين السبيل إلى هذا التخصص لا تقسيم العمل نضرا لعدم تمتعها بأي ميزة مطلقة بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة يضاف إلى ذلك أن اعتقاد ادم سميث في التفوق المطلق كأساس لتخصص الدولي فقط لا يتفق مع المشأ في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا التخصص الدولي و من ناحية أخرى لا ير سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية و الخارجية فالثانية امتدادا للأول و كلأهمما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل و التخصص في حين أن نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه ونظريات وقد كان ريكاردو أول من وضع هذا الفرق فيما اسمأهم بقانون النفقات النسبية و اثبت انه من الممكن للدول التي لا تتمتع بميزة مطلقة مكاسب من التخصص وفق للمزايا النسبية و ليس للمزايا المطلقة.

وتعاني نظرية المطلقة مشكلة المنهج السكوني حيث أنها لم تراع تغير الشروط في المستقبل وعلى رأسها التطور التكنولوجي التي من شانها أن تغير المزايا المطلقة لكل بلد.

على رغم كل الانتقادات الموجهة لآدم سميث إلا انه هو الأول الذي وضع اللبنة الأولى و بين كيف يمكن للدول لن تتعامل مع دول أخرى في مجال التجارة الخارجية بالإضافة إلى انه أعطى تفسيرا للتجارة الخارجية إلى حد أقصى.

3- نظرية النفقة النسبية لدافيد ريكادو 1772-1823

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي البريطاني الشهير دافيد ريكاردو التي أوردها في كتبه "**الاقتصاد السياسي والضرائب** " خلال الفترة 1772-1823[4]، حيث تعتبر نظرة الميزة النسبية أهم إسهام لريكاردو في علم الاقتصاد. وقد أوضح عبر هذه النظرية أن من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي لا تكلفه كثيرا مقارنة من بباقي السلع التي ينتجها، حتى و إن كانت بلدان أخرى في العالم تستطيع إنتاجها، وتسمح هذه النظرية بتجاوز قصور نظرية النفقات المطلقة التي صاغها آدم سميث ، حيث ان نظرية هذا الأخير لاتضمن مكانا في التجارة الدولية للدلو التي لاتملك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.[5]

وبالتالي يرى دافيد ريكاردو أن إختلاف النفقات المطلقة ليس مبررا كافيا لقيام التجارة الدولية بل يجب أن يكون هناك إختلاف في النفقات النسبية لقيامها.

أ- الفرضيات التي قامت عليها نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو:

تقوم هذة النظرية على الفروض الأساسية التالية:

- إن التجارة الدولية تتم بين دولتين وتقع لى سلعتين فقط.

- الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة و أن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماما . مثلا عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة و التدريب. و أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة و الجودة.

- عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة مع عدم إمكانية إنتقالها خارج حدود الدولة.

- المنافسة التامة، و حرية التجارة.

- انعدام نفقات النقل والتأمين والتعريفة الجمركية وغيرها من النفقات.

- استخدام نظرية القيمة في العمل، أي أن قياس قيمة أية سلعة تتم بكمية العمل المصروف في إنتاجها.

- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

---

[4] محمود حسين الوادي واخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، ط2، عمان، الأردن، 2010، ص.275.

[5] موسوعة الجزيرة، دافيد ريكاردو،https://www.aljazeera.net